نشرة مكافحة الجرائم المالية في دولة الإمارات

الإصدار 1 - فبراير 2021

الـــمحتويات

- **إطلاق المكتب التنفيذي**
- **لمحة عامة عن المشاركة في الفعاليات الأخيرة مع الشركاء الدوليين**
- **تسليط الضوء على قطاع تحويل الأموال وصرف العملات**
- **اعرف عميلك:**
  أهمية تحديد المستفيد الحقيقي
- **قصص أخرى:**
  مواد إضافية للقراءة

كلمة ترحيبية

يسرني، بالنيابة عن وزارة الخارجية والتعاون الدولي، أن أرحب بكم في العدد الافتتاحي لنشرة مكافحة الجرائم المالية في دولة الإمارات. كما يسعدنا للغاية توفير منتدى متخصص لتبادل الأفكار ونشر الوعي بالمنهجية التي تتبعها الدولة في تعزيز إطار عملها لمكافحة الجرائم المالية.

وتتيح هذه النشرة أيضًا فرصة للتأكيد على التزامنا بمنع جميع أشكال الجرائم المالية والاقتصادية في دولة الإمارات، بما في ذلك غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولا شك أن الجرائم المالية معقدة للغاية، فهي من ناحية تمثل مشكلة عالمية تنطوي على تحديات مشتركة، ومن ناحية أخرى تشكل تهديدًا متطورًا يستغل مواطن الضعف في الترابط الاقتصادي بأشكال متعددة في العديد من الجهات القضائية. وبالتالي، لا بد أن تتطور استجابتنا لهذا التهديد حتى نتمكن من مواجهة هذا التحدي بفعالية. وفي إطار هذا التطور، أود التأكيد على نقطة رئيسية، وهي ضرورة أن يكون هناك فهم دقيق للمخاطر التي تتجلى في دولة الإمارات وعلى الصعيد العالمي كذلك، فضلاً عن التعاون الوثيق مع الدول الشقيقة والصديقة والجهات المعنية بشأن المسائل ذات الاهتمام الدولي المشترك.

وانطلاقًا من روح التعاون والابتكار، تسعى دولة الإمارات إلى معالجة هذه المخاوف. ويمثل الإصدار الأخير للأدوات التشريعية الرئيسية وإنشاء المكتب التنفيذي لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، كما هو موضح في الصفحة رقم 3، أحدث التدابير المتخذة ضمن العملية الجارية لتعزيز إطار مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات المالية المستهدفة.

ونود هنا التعبير عن خالص الامتنان للقيادة الرشيدة في دولة الإمارات على إعطاء الأولوية لهذه المسألة، إلى جانب التعاون بين سلطات إنفاذ القانون والسلطات الرقابية في جميع أنحاء الدولة، وسنواصل تبادل المزيد من المعلومات والأفكار خلال الأشهر القادمة. وتمثل هذه النشرة دليلاً إرشاديًا ومنارة لإيصال هذه الرسالة وإظهار قيمة بناء إطار متزايد القوة للرقابة على النظام المالي والأسواق ذات الصلة به. وأنا على يقين من أنكم ستجدونها مفيدة ومفسرة للكثير من الأمور.

معالي أحمد علي الصايغ
وزير دولة

إطلاق المكتب التنفيذي

في وقت سابق من هذا العام، وافق مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة ورئيس الوزراء وحاكم دبي "رعاه الله"، على إنشاء المكتب التنفيذي لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب بناءً على اقتراح مقدم من اللجنة العليا للإشراف على الاستراتيجية الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، برئاسة سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي. وسيشرف المكتب التنفيذي على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وكذلك برنامج الإصلاحات المصمم لتعزيز نظام مكافحة الجرائم المالية في دولة الإمارات.

ويمثل إنشاء المكتب التنفيذي الخطوة الأخيرة في إصلاح إطارنا الوطني لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. ويعتمد المكتب على العديد من التعديلات التشريعية المهمة الأخيرة، ومن بينها قرار مجلس الوزراء رقم 16 لسنة 2021 بشأن القائمة الموحدة للمخالفات والغرامات الإدارية التي توقّع على المخالفين لإجراءات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب الخاضعين لرقابة وزارة العدل ووزارة الاقتصاد، والقانون الاتحادي رقم 32 لسنة 2020 بشأن تعديل القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2008 بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام، وقرار مجلس الوزراء رقم 58 لسنة 2020 بشأن تنظيم إجراءات المستفيد الحقيقي، وقرار مجلس الوزراء رقم 74 لسنة 2020 بشأن تطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمنع وقمع الإرهاب وتمويله ووقف انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وأخيرًا، سيعمل المكتب التنفيذي على الحد بشكل كبير من مستوى الجرائم الخطيرة والمنظمة التي تؤثر على دولة الإمارات ومصالحها. وقد تم تكليفه بالقيام بذلك من خلال تحسين تبادل المعلومات بين وكالات إنفاذ القانون والقطاع الخاص. ولا بد في هذا النهج من الاعتراف بالحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة للشراكة بين القطاعين العام والخاص لمعالجة التمويل غير المشروع.

وتشمل مسؤوليات المكتب التنفيذي ما يلي:

حماية سلامة النظام المالي الإماراتي، والعمل بنشاط على رصد من يسيئون استخدامه بطرق غير مشروعة.

تحسين التنسيق والتعاون الوطني والدولي في قضايا مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب على مستوى السياسات والمستوى التشغيلي.

التصدي لتهديدات غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال العمل مع المجموعات الإقليمية والدولية، مثل فريق عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دول مجلس التعاون الخليجي ومجموعة العشرين ومجموعة العمل المالي (FATF). وسيتم ذلك بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ووزارة الخارجية والتعاون الدولي.

العمل بشكل دؤوب على زيادة تبادل المعلومات والتشريعات بين وكالات إنفاذ القانون والجهات الرقابية والقطاع الخاص.

ويظهر المكتب التنفيذي الجديد زخمًا متناميًا في البلاد وفي جميع أنحاء المنطقة لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، مما يمثل إضافة مهمة إلى الإطار التنظيمي القائم بالفعل.

"تأخذ دولة الإمارات دورها في حماية سلامة النظام المالي العالمي على محمل الجد. ولقد ازداد حجم وتعقيد الجرائم المالية. وكذلك الأمر بالنسبة لوعي دولة الإمارات بها وفهمها لها. لذلك، تلتزم الدولة باتخاذ الإجراءات اللازمة. ومن شأن المكتب التنفيذي أن يعزز الدفاعات المحلية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. كما أنه سيتيح إنفاذ القوانين بفعالية. ويمثل إنشاء المكتب التنفيذي انعكاسًا للسياسة رفيعة المستوى والالتزام السياسي لدى الدولة بإنشاء وتشغيل نظام متطور للامتثال لمكافحة الجرائم المالية في جميع الجهات في دولة الإمارات."

سعادة حامد الزعابي،

المدير العام للمكتب التنفيذي لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب

لمحة عامة عن المشاركة في الفعاليات الأخيرة مع الشركاء الدوليين

إن التعاون الدولي أمر أساسي للنجاح في مكافحة الجرائم المالية العابرة للحدود. ويُعد التعلم من الجهات القضائية والدول الأخرى وتبادل المعلومات معها جزءًا لا يتجزأ من التعاون مع المجتمع الدولي في هذه المسألة.

لذلك، شارك عدد من المسؤولين في دولة الإمارات وآخرين من المملكة المتحدة في وقت سابق من هذا العام في ورشة عمل مشتركة حول مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. واستهدفت ورشة العمل التي عقدت افتراضيًا نتيجة للظروف الحالية تعزيز الجهود الثنائية لمكافحة الجرائم المالية من خلال التعاون عبر الحدود والتنسيق بين القطاعين العام والخاص.

وقد شاركت وفود من وزارة الخارجية والتعاون الدولي ووزارة الاقتصاد ووزارة الداخلية ووزارة العدل ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والهيئة الاتحادية للجمارك والمكتب التنفيذي لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في ورشة العمل، إلى جانب جهات إنفاذ القانون الأخرى على المستويين الاتحادي والمحلي. وتضمَّن الوفد البريطاني ممثلين عن هيئة الإيرادات والجمارك وهيئة الخزانة ووزارة الداخلية والمركز الوطني لمكافحة الجريمة الاقتصادية والهيئة المركزية البريطانية ودائرة الادعاء الملكية وغيرها من الجهات.
وخلال ورشة العمل، ناقش المشاركون عدة مسائل رئيسية ذات أهمية كبيرة لكلا البلدين. وكان من بينها عرض آخر المستجدات بشأن التقدم المحرز وأولويات اللجنة العليا في دولة الإمارات، واستراتيجية المملكة المتحدة لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، ومجالات التعاون وتبادل المعلومات في المستقبل.
وتعد ورشة العمل هذه مجرد مثال على الالتزام المستمر لدولة الإمارات بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب بجميع أشكاله. وقد كثفت دولة الإمارات جهودها لتعزيز أنشطة مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في السنوات الأخيرة بما يتماشى مع مكانتنا كمركز دولي للخدمات المصرفية والتجارية والاستثمارية، وتواصل دولة الإمارات العمل عن كثب مع نظرائها حول العالم لرصد الجرائم المالية ومنعها، مع حماية الأسواق الدولية والاستثمار.

بالإضافة إلى تعاوننا المستمر مع المملكة المتحدة، تلتزم دولة الإمارات ببناء علاقات وطيدة مع شركائها الدوليين. لذلك، عقدت دولة الإمارات في الأشهر الأخيرة اجتماعين للحوار الهيكلي مع الاتحاد الأوروبي وشاركت في الاجتماعات الأخيرة مع الدول الأوروبية ومكتب الشرطة الأوروبي عبر دورة سياسات المنصة الأوروبية متعددة التخصصات لمكافحة التهديدات الجنائية (EMPACT)، التي تهدف إلى تنسيق الجهود لمكافحة الجريمة المنظمة والدولية الخطيرة. علاوة على ذلك، تعمل دولة الإمارات على إنشاء منصة مماثلة مع الولايات المتحدة لتعزيز جهودها المبذولة عبر التعاون مع الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة. وفي إطار العمل على تعزيز التعاون بين البلدين، شاركت دولة الإمارات مؤخرًا أيضًا في جلسة فنية حول العقوبات الاقتصادية وغسل الأموال مع نظرائنا في الولايات المتحدة، حيث تعمل بالتنسيق معا على تنظيم سلسلة من البرامج التدريبية لبناء قدرات الجهات الإماراتية المعنية.

ولكي تتمكن دولة الإمارات من تعزيز أثر تفاعلها الدولي، فإنها تعمل بشكل جماعي على تنسيق وإطلاق برامج وفعاليات تدريبية مختلفة بشأن مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب تستهدف الجمهور المحلي.

هناك اعتراف قوي، على أعلى المستويات الحكومية في دولة الإمارات، بالحاجة الماسة إلى تعزيز وتحسين إطار مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، بما يتوافق مع المخاطر التي تواجهها الدولة. ونعتقد أن هناك الكثير من الدروس المستفادة التي يمكننا تعلّمها من شركائنا الدوليين في مجال مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، إذ ثمة مجال واسع لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، مع استكشاف إمكانية تحقيق مزيد من المواءمة التشغيلية والفنية.

آمنة فكري،
مديرة إدارة الشؤون الاقتصادية والتجارية في وزارة الخارجية والتعاون الدولي

تسليط الضوء على قطاع تحويل الأموال وصرف العملات

استنادًا إلى عقود من البحث والأدلة، من المعروف على نطاق واسع أن قطاع تحويل الأموال وصرف العملات يمثل هدفا جذابًا للمجرمين الباحثين عن مجال لأنشطتهم غير المشروعة، بما في ذلك غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولا شك أن عدم الكشف عن الهوية المتأصل في الخدمات المقدمة يخلق بيئة يصعب على الجهات الرقابية ووكالات إنفاذ القانون التدقيق عليها، في حين أن عدم اتساق اللوائح المتعلقة بالقطاع بين الولايات القضائية يشكل عائقًا أمام تنسيق الجهود للتحقيق في النشاط الإجرامي العابر للحدود وإنفاذ القوانين.

وعلى الرغم من أن إساءة استخدام قطاع تحويل الأموال وصرف العملات يشكل تهديدًا عالميًا، إلا أن الاستجابة يجب أن تكون مدفوعة بجهود الجهات القضائية، بالتعاون مع السلطات المحلية والدولية. وتأتي دولة الإمارات في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية بين أكبر الأسواق على مستوى العالم من حيث تدفقات التحويلات المالية، ويلعب هذا القطاع دورا محوريًا في اقتصاد الدولة. وفي ظل التسارع الحاد في استخدام تلك الخدمات في العام الماضي، يتضح أن تطوير وسيلة فعالة للتصدي لمخاطر الجرائم المالية صار أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى.

ويُعد تحسين الرقابة على الكيانات المختلفة وشركات الصرافة، ولا سيما الشبكات غير الرسمية التي تسهل معاملات الحوالات - وسطاء الحوالات - أحد مجالات التركيز الرئيسية. وتتخذ دولة الإمارات إجراءات صارمة في هذا الشأن من خلال تطبيق التزامات أكثر صرامةً على الشركات العاملة في المجال وفرض عقوبات مناسبة على المخالفين لقواعد مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. وفي سبتمبر من عام 2020، أصبح لزامًا على وسطاء الحوالات التسجيل لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بموجب لوائح وأنظمة وسطاء الحوالات المسجلين.

ووفقًا لتلك اللوائح والأنظمة، تواجه الشركات التي لا تمتثل لالتزامات الترخيص وغيرها من الالتزامات المتعلقة بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب عقوبات صارمة، تشمل الغرامات واحتمال السجن. كذلك، تعمل السلطات الرقابية بشكل فعال على رصد نقاط الضعف والمخالفات المتعلقة بالامتثال التي لا تزال موجودة في القطاع. وقد أسفر ذلك في شهر أكتوبر 2020 عن فرض مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عقوبات على العديد من شركات الصرافة التي تبين عدم كفاية تدابير الامتثال المتعلقة بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب المتخذة لديها.

معالي عبد الحميد محمد سعيد الأحمدي،

محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

تبرز أهمية نظام تسجيل وسطاء الحوالة، حيث نعمل على تعزيز جهودنا الرامية إلى الحفاظ على أنظمة الإبلاغ ذات الجودة العالية، ولا سيما فيما يتعلق بتحسين أنظمة مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في الدولة. كما نؤكد على التزام المصرف المركزي الكامل بأن وسطاء الحوالة المسجلين هم فقط من سيسمح لهم بالعمل في دولة الإمارات طبقًا للقانون ووفقًا للشهادة الصادرة عن المصرف المركزي.

وتظهر الملاحظات الأولية بعد تطبيق اللوائح الجديدة أهمية ضمان ملاءمة المعاملات المالية في القطاع. ويأتي في صميم هذا النشاط الرقابي المتزايد ضرورة امتلاك القدرة على الرقابة على الشركات الشرعية على نحو أكثر فعالية وردع الكيانات غير الشرعية، بما يتماشى مع النهج القائم على المخاطر. وعلى وجه التحديد، من شأن تطبيق متطلبات تحديد هوية العملاء ومراقبة المعاملات أن يسهّل تحديد أنماط النشاط الإجرامي المحتمل داخل القطاع ويحسّن جودة بيانات الأنشطة المشبوهة المقدمة من وسطاء الحوالات ومقدمي خدمات الحوالات المالية وشركات الصرافة إلى وحدة المعلومات المالية. وفي نهاية المطاف، توضح هذه الالتزامات التنظيمية التوقعات المنشودة إلى القطاع، كما تؤكد على أهمية الشمول المالي وحماية المستهلك وسلامة الأسواق المالية في دولة الإمارات.

اعرف عميلك: أهمية تحديد المستفيد الحقيقي

إن ضمان استقرار وجاذبية الإمارات العربية المتحدة كمركز للتجارة والاستثمار الدوليين واستمرار ذلك يمثل عنصرًا حاسمًا في النمو الاقتصادي الذي شهدته الدولة خلال العقود الأخيرة. وبالتالي، فمن الضروري للغاية الحفاظ على سمعة دولة الإمارات كسلطة قضائية مفتوحة للاستثمار، وذلك لضمان الأمن والازدهار المستمرين لدولة الإمارات ومنطقة الخليج والعالم أجمع.

ومع ذلك، فإن محاولات الإضرار بسلامة مناخ الأعمال في دولة الإمارات من خلال إساءة استخدام الجهات القانونية لأغراض الجرائم المالية تتعارض مع قيم وأهداف الدولة المتمثلة في إنشاء سوق قوية وموثوقة للتجارة والاستثمار. أما على الصعيد العالمي، فإن غياب المعلومات الواضحة والموثوقة حول المستفيدين الحقيقيين يزيد من مستوى التعتيم، بما في ذلك احتمال إساءة استخدام ما يسمى بـ "الشركات الوهمية"، مما يزيد بدوره من مخاطر الجرائم المالية.

وإدراكًا للترابط بين هذه المسائل المهمة، يتضح أن تنظيم إجراءات الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي يمثل أحد الأولويات الرئيسية.

لذلك، وبهدف الحد من مخاطر الجرائم المالية وتحسين شفافية الشركات، أصدر مجلس الوزراء الموقر القرار رقم 58 لسنة 2020 لتيسير الإطار التنظيمي لتسجيل الكيانات القانونية والإبلاغ عن المستفيدين الحقيقيين والمساهمين والمرشحين لعضوية مجالس الإدارات اعتبارًا من 27 أكتوبر 2020. وبالنسبة للغالبية العظمى من الشركات والمستثمرين العاملين في دولة الإمارات، يُعد الامتثال للتوجيهات الجديدة بتقديم سجلات معلومات دقيقة وحديثة خطوة مفيدة تحقق الوضوح والاتساق التنظيمي على مستوى دولة الإمارات. وتشمل المزايا الملحوظة جعل التعاملات التجارية أكثر موثوقية وانفتاحًا وحماية السوق من خلال الحد من احتمالية الاحتيال والسلوكيات السيئة الأخرى.

يشكل قرار مجلس الوزراء الأخير أحد الأمثلة على الجهود الجارية الرامية إلى اعتماد مجموعة من اللوائح والممارسات المتسقة في جميع أنحاء دولة الإمارات بشأن مسألة المستفيد الحقيقي، تماشيًا مع المبادئ التوجيهية الدولية. وبتطبيق هذه المعايير، يجب على الكيانات الجديدة المسجلة والكيانات الخاضعة للتنظيم الامتثال للالتزامات الجديدة بتوفير معلومات دقيقة وآنية. على الجانب الآخر، تلعب سلطات الترخيص والتسجيل دورًا رئيسيًا في إدارة هذه المعلومات، وذلك بالإشراف على امتثال الشركات الخاضعة للتنظيم للوائح وفرض العقوبات الإدارية عند الضرورة.

إن الصلة بين جاذبية الإمارات العربية المتحدة كدولة مستقرة ومفتوحة وبين الإفصاح عن معلومات المستفيد الحقيقي واضحة. وتشير البيانات المستمدة من السجل الاقتصادي الوطني، الذي يمثل قاعدة البيانات المركزية للكيانات القانونية، إلى أن عدد الشركات المسجلة في الإمارات العربية المتحدة في تزايد مستمر كل عام - وهي علامة بارزة على أن الدولة لا تزال مركزًا رائدا لريادة الأعمال يجذب المستثمرين والمبتكرين من جميع أنحاء العالم. وبالتالي، فإن توفير إطار عمل واضح يحكم إجراءات الكيانات القانونية، بما يتماشى مع مبدأ شفافية الشركات، من الأولويات الواضحة للحفاظ على نزاهة وسلامة السوق وضمان استمرار ازدهار الأعمال.

أخبار بارزة -
مواد إضافية للقراءة

- المصرف المركزي الإماراتي يفرض غرامات على 11 بنكًا للإخفاق في الامتثال للمتطلبات [بلومبرج]
- المركزي الإماراتي يفرض عقوبات مالية على بنك برودا [صحيفة Business Standard]
- الإمارات تؤكد في الأمم المتحدة على التزامها بمكافحة الإرهاب الدولي [وكالة أنباء الإمارات]
- الحرب العالمية ضد الجرائم المالية "أولوية استراتيجية قصوى" لدولة الإمارات [ذا ناشيونال]
- المواطنون والمقيمون يساعدون شرطة دبي في قضايا كبرى [Teller Report]
- شرطة دبي تضبط 97 مجرمًا وتتفادى خسارة 11.8 مليار درهم [الخليج تا يمز]
- الحكم بحبس اثنين من المديرين التنفيذيين على صلة بفضيحة صندوق 1MDB في أبوظبي [بلومبرج]
- "الاقتصاد" تطلق حملة توعوية للتسجيل في الأنظمة المعتمدة لمواجهة غسل الأموال [البيان]
- وزارة العدل تنشئ محاكم للنظر في جرائم غسل الأموال بالقضاء الاتحادي [وكالة أنباء الإمارات]
- الإمارات تطلق نظاماً ذكياً لمواجهة غسل الأموال "فوري تك" [جلف نيوز]
- المصرف المركزي يفرض عقوبات مالية على 11 بنكا عاملا في الدولة
- "الاقتصاد" تطلق حملة توعوية للتسجيل في الأنظمة المعتمدة لمواجهة غسل الأموال
- المصرف المركزي يفرض عقوبة مالية على شركة صرافة عاملة في الإمارات
- "دبي القضائي" يطرح حزمة تضم 17 قانوناً حسب آخر التعديلات
- دولة الإمارات تنشئ المكتب التنفيذي لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب